

المحور الأول : الغاية من إنشاء الدولة

مدخل : نطلق الدولة على مجموع المؤسسات التي تنظم حياة المجتمع في مجال ترابي محدد، هذه المؤسسات تشمل كل مجالات الحياة الجماعية: السياسية، العسكرية، القضائية، الإدارية، الاقتصادية، بصفة عامة، كل التنظيمات السياسية تسمى الدولة، لكن نلاحظ أن الدولة هي نتاج تطور تاريخي. فإذا كنا لا يمكن أن نتصور الإنسان إلا داخل المجتمع فإن الإنسان يمكن أن يعيش بدون دولة كما تشهد على ذلك الجماعات الإنسانية "البدائية"، أي أن الدولة حدث تاريخي بل هي تعبير عن اكتمال العقلانية بلغة هيجل. من الواجب التساؤل: **ما الغاية من تشكل الدولة في ذاتها؟**

تحليل نص طوماس هوبس

يدافع طوماس هوبس عن أطروحة مفادها أن الغاية من إنشاء الدولة كمجتمع سياسي هو ضمان السلم المدني ومنع الحرب الدائمة بين الأفراد.

التساؤل الذي يجب عنه النص: ما الغاية من الدولة؟ ما هي مبررات تشكيل الدولة؟ وكيف سيكون وضع الإنسان في حال غياب الدولة؟

الأدلة والحجج التي اعتمدها للدفاع عن أطروحته؟

الأسباب التي دفعت الإنسان إلى إنشاء الدولة:

- أن طبيعة الإنسان تتحدد بالحرية والرغبة في ممارسة الهيمنة على الغير (حرب الكل ضد الكل) و هو ما يجعل كل واحد يشكل خطرا على الآخر (الإنسان ذئب للإنسان).
- لهذا وضع البشر حدودا و قيودا (قوانين) على هذه الحرية للعيش المشترك، لضمان بقائهم و أن يعيشوا حياة سعيدة.
- الهدف : التخلص من حالة الحرب التي تنتج عن خضوع الناس للأهواء الطبيعية.

الغاية من إنشاء الدولة

بسبب غياب سلطة فعلية قادرة على العقاب (تحتكر العنف) لفرض العمل بالقوانين التي تعاقبوا عليها. لضمان السلم و الأمن المشترك و جب إقامة نوع من السلطة المشتركة (الدولة). وذلك :

- حماية الناس من اعتداء الغرباء،
- حماية الناس من الاعتداء على بعضهم البعض.
- لكي تمكنهم من العمل و الإنتاج للعيش و الحياة السعيدة.

أن هذه الغايات لن تتحقق إلا إذا لا توفرت الشروط التالية

- تفويض السلطة و القوة إلى رجل واحد أو مجلس واحد، حتى تتوحد الإرادة في إطار قانون الأغلبية من خلال الاختيار.
- وهو ما يفترض أن كل فرد عليه أن يعترف بأنه مصدر ما يقوم به الحاكم، و عليه طاعة هذا الحاكم سواء كان فردا أو مجلسا.
- يعني الموافقة و الإجماع
 - اتحادا حقيقيا يذوب فيه الأفراد في شخص واحد.
 - يعني تنازل كل فرد عن حريته وإرادته و تفويضها لشخص واحد أو مجلس واحد،

و هذا التوحد يجد شكله الأسمى في الدولة التي تصبح مقدسة لأننا مدينين لها فيما نعيشه من سلم وأمان.

تحليل نص سبينوزا غاية الدولة هو تحقيق الحرية

يدافع سبينوزا في هذا النص عن أطروحة مفادها: أن غاية الحقيقية لإنشاء الدولة و التنظيم السياسي هو ضمان الحرية.

يستبعد سبينوزا أطروحة هوبس التي تعتبر أن غايات الدولة القمع و ضمان الأمن و السلم المدني و ذلك بتحويل الكائنات العاقلة إلى أجساد طبيعة.

يجيب النص عن تساؤل مفاده ما الغاية من الانتظام السياسي للأفراد داخل الدولة؟ هل الغاية هو ضمان الأمن بقمع حرية الأفراد أم أن الغاية هو ضمان و حماية حرية الأفراد؟

ما ليس غاية للدولة:

ليست غاية الدولة الهيمنة أو إرهاب الناس و إخضاعهم، ليست غاية الدولة تحويل الكائنات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء.

ماهي الغاية القصوى من تأسيس الدولة؟

- تحرير الفرد من الخوف سواء كان مصدره الأفراد أم الدولة.
- أن يحتفظ كل فرد بحقه الطبيعي في الحياة والعمل دون إلحاق الضرر بالغير.
- إن السلم الذي تضمنه الدولة يسمح للمواطنين بأن يستخدموا عقولهم استخداما حرا دون إشهار لأسلحة الحقد و الغضب أو الخداع.
- يسمح لهم بالتعامل فيما بينهم دون ظلم أو إجحاف.

الحصيلة : يتبين أن ضمان الأمن والسلم ما هو إلا وسيلة لممارسة الحرية ممارسة عقلية.

ما هو الشرط الضروري لقيام الدولة؟ أن تتبع سلطة إصدار القرار من الجماعة أو من بعض الأفراد أو من طرف فرد واحد و ليس من طرف الجميع.

ماهي المبررات: أن أحكام الناس إذا ما تركوا أحرارا ، تختلف اختلافا كبيرا . / أن كل فرد يظن أنه وحده يعلم كل شيء./ لأنه من المستحيل أن يفكر الناس كلهم ويعبروا بطريقة واحدة.

لكي يعيش الناس بسلام :

- يتخلى كل فرد عن حقه في أن يسلك وفقا لما يمليه عليه قراره الشخصي أو أن يتصرف كما يشاء، فمن يسلك ضد مشيئة الدولة قد يلحق بها الضرر.
- لا ينبغي أن يتخلى عن حقه في حرية التفكير و الحكم و الكلام بحرية تامة ، **شريطة أن يعتمد العقل وحده.** و أن لا يعتمد الخداع و الغضب أو الحقد في دعواته لكونها تتوجه إلى العواطف و تحرض الأهواء و الشهوات المدمرة.
- أن لا يكون في ذلك تغيير أي شيء في الدولة حسب إرادته الخاصة.

المحور الثاني : طبيعة السلطة السياسية للدولة

إذا كان امتلاك الدولة للسلطة واحتكارها للعنف ولجوئها إلى القمع كما يتبين من أطروحة سبينوزا ما هو إلا وسيلة بهدف تحقيق غاية ضمان الحريات. لكن ما الذي يمنع أن تتحول الدولة بعد أن يتم احتكار أدوات وأجهزة ممارسة السلطة أو توحيدها في يد شخص أو مؤسسة إلى الاستبداد ، لتتحول إلى دولة قمعية استبدادية كما حدث في مجموعة من التجارب التاريخية ؟ ألا ينبغي جعل سلط الدولة السياسية موضوع تفكير و نقد لكي نمنع الاستبداد ونضمن الحريات؟ وهل السلطة تتمركز في الأجهزة الساسية أم أنها تخترق كل الجسد الإجتماعي؟ هل السلطة هي مجال للتوافق و التعاقد أم أنها مجال للصراع و التنافس المجتمعي؟

تحليل نص مونتيسكيو:

يستبعد مونتيسكيو الأطروحة التي تدعو إلى توحيد السلط و احتكارها من طرف شخص واحد أو هيئة واحدة كما دافع عن ذلك هوبس و سبينوزا.(انظر الفقرة الخاصة بشروط إقامة السلطة)

يدافع مونتيسكيو عن أطروحة مفادها ضرورة الفصل بين السلط لمنع الاستبداد وضمان أمن وحرية المواطنين.أي لمنع تحول الدولة إلى دولة استبدادية تقمع الحريات.

التساؤل الذي يعالجه مونتيسكيو هو : ألا يهدد تركز السلط في يد الحاكم أمن وحرية المواطنين؟ بمعنى هل لضمان السلم والأمن ينبغي توحيد السلط في شخص أو هيئة واحدة أم يجب الفصل بينها؟

1. صنف مونتيسكو أنواع السلط السياسية للدولة في ثلاث :

سلطة تشريعية: من اختصاصها وضع القوانين و مراجعتها أو إبطال العمل بها.

سلطة تنفيذية: من اختصاصها تعلن الحرب و تعقد السلم، تبعث السفراء و تستقبلهم، تفرض الأمن و تدفع العدوان.

سلطة قضائية: من اختصاصها تعاقب الجرائم و تحكم في خلافات التي تنتج بين الناس.

2. مخاطر اجتماع السلط في شخص واحد أن يدمر بقراراته العامة الدولة(الحرب مثلا) و بقراراته الشخصية كل مواطن.

- إذا اجتمعت السلط الثلاث في يد شخص واحد أو في هيئة واحدة انتفت الحرية.
- من حقنا الخوف أن يصدر الحاكم أو المجلس قوانين و ينفذها بشكل جائر.

النتيجة: نخسر كل شيء(حريتنا و أمننا) إذا مارس نفس الشخص أو المجلس السلط الثلاث.

الحصيلة: لضمان الحرية داخل الدولة و عدم استغلال أجهزة الدولة لاحتكار السلطة و ممارسة الاستبداد ينبغي العمل على الفصل بين السلط، بحيث تحد كل سلطة من السلطة الأخرى وتمنع احتمال تحول النظام السياسي إلى نظام استبدادي و لا تصبح أجهزة الدولة أداة في يد حاكم أو جماعة (دينية، عرقية، اقتصادية) لقمع المواطنين وليس لحماية حرياتهم و حياتهم وممتلكاتهم.

تحليل نص ميشيل فوكو

يستبعد ميشيل فوكو الأطروحة التي تعتبر أن السلطة هي مجموع المؤسسات والأجهزة التي فوضت للبعض للقيام بمهمة إخضاع المواطنين داخل دولة معينة
يدافع ميشل فوكو عن أطروحة مفادها: أن السلطة هي وضعية إستراتيجية معقدة في مجتمع معين، و هي مجال للصراع حسب موازين القوى داخل المجتمع.

التساؤل الذي يجيب عنه النص: ما طبيعة السلطة للدولة هل هي تتجسد في المؤسسات و الأجهزة للقيام بإخضاع المواطنين داخل دولة معينة أم إستراتيجية تفعل فيها كل القوى الاجتماعية فعلها، ويتجسد مرماها العام ويتبلور في مؤسسات أجهزة الدولة؟ هل سلطة الدولة هي مجال الاتفاق و التعاقد أم أنها حقل للصراع و المواجهات؟

الأدلة التي اعتمدها في الاستبعاد

- يستبعد اعتبار السلطة الدولة هي سلطة الإخضاع القانونية كمقابل للعنف.
- يستبعد اعتبار السلطة نظاما للهيمنة يمارسه عنصر على آخر أو مجموعة على أخرى لكي تخترق مجموع الجسم الاجتماعي بأكمله.

النتيجة : إن تحليل مفهوم السلطة لا ينبغي أن ينطلق من الإقرار بسيادة الدولة أو صورة القانون أو باعتبارها الأشكال التي تنتهي إليها السلطة
الأدلة التي اعتمدها في تبرير أطروحته

- تعني السلطة علاقات القوة المتعددة ، التي تحرك تلك القوى وتقلب موازينها بفعل الصراعات والمواجهات التي لا تنقطع.
 - هي الإستراتيجيات التي تحركها تلك القوى، ويتجسد مرماها العام في مؤسسات الدولة و صياغة القانون و أشكال الهيمنة الاجتماعية.
 - لا ينبغي البحث عن شروط إمكانية السلطة في نقطة مركزية باعتبارها هي المنبع و المصدر الوحيد للسيادة و اشعاعها.
 - إن السلطة حاضرة في كل مكان، وتتولد في كل لحظة، وتتبع من كل صوب.
- النتيجة: لا يمكن الحديث عن السلطة بصيغة المفرد لكونها تتميز بالإستمرار و التكرار و قصور وخلق ذاتي (متجدد)

المحور الثالث : الدولة بين الحق والقانون

الخصيلة : يتبين إن الحاجة إلى تأسيس الدولة و التدبير السياسي فرضته ضرورة إيجاد حلول للمشاكل التي تطرحها الطبيعة أمام الإنسان، فالبشر هم مطالبون بمواجهة الندرة ولهذا يجب عليهم تنظيم العمل و وضع معايير لتبادل ثمرات هذا العمل، و بالتالي تدبير شروط وجود الإنسان الجماعي و ضمان حريته، لهذا فالسياسة نظام لتحمل المسؤولية في تدبير الشأن العام ، باعتبار أن الإنسان يفتقد إلى غرائز تضبط سلوكياته على خلاف الحيوان، فالإنسان يطور قوانين و مؤسسات لتحيمه من العنف. فقبل ظهور المؤسسات كان العنف هو الذي يحكم العلاقات بين البشر، كما يشهد على ذلك اندلاع أعمال العنف حين تنهار مؤسسات الدولة عقب حرب أو نتيجة عصيان مدني. لهذا فالإنسان مطالب ببناء الدولة للحفاظ على إنسانيته، لأنه بفضل الثقافة (القوانين و الدساتير و المؤسسات) يستطيع الإنسان أن يعوض ما لم تمنحه الطبيعة إياه. فالسلوك و العلاقات الإنسانية هي نتاج اختيارات سياسية واعية. لكن هل بقيام الدولة و القانون ينتفي العنف أم نكون أمام ممارسة معقنة للعنف؟ وهل غاية الدولة القضاء على العنف و حماية حقوق الإنسان؟(الأمن، الحرية، الملكية الخاصة)

نص ميكافيل

الحاكم بين القوة و القانون

الأطروحة التي يدافع عنها ميكافيل : على الأمير أن يعتمد في ممارسته للحكم على المزوجة بين القانون و القوة. حسب الضرورة و أن العمل بالقوانين لا ينبغي أن يكون عائقا أمام اللجوء إلى القوة والعنف للحفاظ على حكمه.

الإشكال الذي يعالجه ميكافيل في هذا النص : ما هو أساس السلطة في الدولة هل هي سلطة القانون أم القوة؟ و هل سلطة الحاكم يجب أن تكون محددة و مقيدة بالقانون أم يجب أن تكون مطلقة؟

الأدلة والحجج التي يعتمدها:

- التمييز بين الصراع لدى الإنسان الذي يعتمد القوانين و الصراع لدى الحيوان الذي يعتمد القوة.
- في الحياة السياسية لا يكفي الصراع بواسطة القوانين بل يجب اعتماد القوة كذلك.
- اعتماده مثال تربية الأمراء لدى القدماء على يد السنطور شيرون الذي كان كائنا نصف إنسان و نصف حيوان لكي يربيه على اعتماد كلا الطبيعتين في حكمهم .
- اعتماده مثال من عالم الحيوان ليؤكد ضرورة تقليد الأمير للثعلب باستعمال الحيلة والأسد باستعمال القوة و أن الواحدة منهما غير كافية.
- على الأمير التظاهر بخصال الرحمة و الوفاء، الإنسانية و النزاهة و التدين و الورع و التقوى، وأن لا يتوانى عن التخلي عنها للحفاظ على حكمه.
- عليه القيام بأعمال الخير و الإحسان مع ضرورة اللجوء إلى الشر عند الضرورة.

النتيجة

يتبين أن ميكافيل يبني نظريته السياسية للدولة على قاعدة

- أن الغاية تبرر الوسيلة، بحيث كل الوسائل مباحة للحفاظ على حكمه، سواء كانت باعتماد القوانين، أو باللجوء إلى القوة، أو النفاق بالتظاهر بالتدين و الرحمة والعطف و حب الخير.
- أن أساس الحكم يتمركز في شخص الحاكم(الأمير) و ليس حول خدمة المواطنين و ضمان أمنهم و حريتهم،

الخصيلة: إن ميكافيل يؤسس لنظرية الحاكم المستبد الذي عليه اللجوء إلى العنف(القوة) إذا ما تم تهديد حكمه، ليصبح الحكم و السلطة غاية في ذاتها و ليست مجرد وسيلة، وتصبح الدولة متجسدة في شخص الحاكم و ليست في المؤسسات. على خلاف الدول الديمقراطية فتغيير الأشخاص أو المجموعات السياسية (التداول حول السلطة) لا يهدد الدولة بل يمنحها دماء جديدة من خلال الأفكار والبرامج و الإصلاحات التي تقترحها على الشعب عبر آلية الانتخاب.

تحليل نص أنجلز

يدافع أنجلز عن أطروحة مفادها أن الدولة هي أداة سياسية بيد الطبقات المهيمنة داخل المجتمع، لإضفاء المشروعية القانونية على استغلال الاقتصادي أي تمارس العنف القانوني لتكريس العنف الاقتصادي و تعتمد لحماية الملكية الخاصة لهذا فالعنف هو جوهر الدولة.

الإشكال : هل الدولة تمارس سلطتها(العنف) بتعاليتها على صراعات المجتمع و بشكل محايد و موضوعي (مؤسستي) أم أنها أداة بيد الطبقة المسيطرة داخل المجتمع للحفاظ على مصالحها؟ بمعنى تعبير سياسي عن العنف و الاستغلال الاقتصادي؟

ينتقد أنجلز الأطروحة الهيجلية التي تعتبر أن للدولة استقلالية عن المجتمع و أنها نتاج تطور الوعي الإنساني و أسمى تعبير عن اكتمال العقلانية ، كسلطة عليا فوق الصراعات بين الطبقات الاجتماعية باعتماده الأدلة النقدية التالية:

- أن المجتمع تخترقه صراعات و تناقضات اجتماعية و طبقية لا يمكن التوفيق بينها، لهذا ظهرت الحاجة إلى سلطة عليا .
- أن هذه السلطة التي تتولد عن الطبقات المسيطرة اقتصاديا داخل المجتمع هي الدولة ذاتها .
- أن الدولة تخفي حقيقتها الطبقيّة هذه لتظهر لنا على أنها تمارس السلطة (العنف المعقلن) بشكل محايد و موضوعي فوق الصراعات الطبقيّة التي يعرفها المجتمع.

1. أن الدولة نشأت عن المجتمع في مرحلة من تطوره التاريخي

الحجج :

- غياب فكرة الدولة أو السلطة التي تحتكرها في المجتمعات المشاعية (ما قبل تشكل مجتمع الطبقات).
- أن التطور الاقتصادي الذي أنتج انقسام المجتمع إلى طبقات هو الذي جعل الدولة ضرورية.
- أن مصير الدولة الزوال عندما يعيد المجتمع تنظيم حياته الاقتصادية على أساس التشارك الحر و المتساوي بين المنتجين.

الخصيلة تولدت الدولة حسب أنجلز بعد تشكل مجتمع الطبقات و من قلب الصراع الاجتماعي الذي أفرزه بين الطبقة المستغلة و الطبقات المستغلة، لهذا فهي أداة لممارسة العنف من طرف الطبقة المسيطرة اقتصاديا على باقي الطبقات، و تحتكر السلطة السياسية لتضفي المشروعية على العنف باعتماد آليات عنف القوانين /أو العنف المادي) لخدمة مصالحها الطبقيّة فالعنف هو حقيقة الدولة و هو تعبير عن العنف الاقتصادي(الاستغلال) . ولهذا ليست غاية الدولة/السياسة القضاء على العنف، فالعنف لن يختفي إلا بالقضاء على مجتمع الطبقات(الاستغلال) لكي يكون مصير الدولة الزوال.